صندوق الثروة السعودي قد يقترض أكثر من 10 مليارات دولار

التغيير

ذكرت مصادر إعلامية أن صندوق الاستثمارات العامة قد يجمع 10 مليارات دولار أو أكثر من خلال قرض متجدد، وهو ما يزيد على ما كان يستهدفه الصندوق في البداية، حيث يسعى لتدبير سيولة إضافية لتمويل ما يخطط له.

وقالت مصادر لوكالة "رويترز"، إن الصندوق يجمع القرض الجديد من أجل الأغراض العامة له، ويجري محادثات مع بنوك منذ العام الماضي بشأن تسهيل قرض، وهو ثالث دين من نوعه يجمعه منذ 2018، والذي كان يستهدف في البداية أن يكون بسبعة مليارات دولار.

وأوضح أحد المصادر أن الصندوق قد يجمع ما بين 13 مليار دولار و15 ملياراً من خلال القرض المتجدد

لأجل عام، في حين تقول مصادر أخرى إن البنوك يمكن أن تجدده أربع مرات.

وسيرفع ذلك إجمالي ما جمعه من الديون المصرفية حتى الآن إلى أكثر من 30 مليار دولار، وذلك بعد قرضين بقيمة 11 مليار دولار و10 مليارات دولار جمعهما في السنوات الأخيرة.

وأشارت الوكالة إلى أن القرض المتجدد هو قرض يمكن سحبه وتسديده وسحبه مجدداً خلال فترة الإقراض المتفق عليها.

من جانبه بين أحد المصادر أن أجل الاستحقاق لمدة عام، والقابل للتجديد لأربع سنوات، يساعد الصندوق على ضمان أسعار فائدة منخفضة، لكن المخاطر بالنسبة للبنوك تتمثل في أنها قد ينتهي بها الأمر إلى تسعير صفقة لأجل أربع سنوات كما لو أنها لتسهيل لمدة عام، إذ إن عدم تجديدها قد يؤثر على علاقتها مع المقترض.

ويتبنى الصندوق استراتيجية ذات شقين، تتمثل في بناء محفظة استثمارات عالمية، مع الاستثمار محلياً أيضاً في مشروعات من شأنها أن تساعد في تقليص اعتماد المملكة على النفط.

جدير ذكره أن الصندوق هو محرك خطط محمد بن سلمان للتحول الاقتصادي في المملكة ، ويدير محفظة قيمتها 400 مليار دولار، وقد زاد مدى قدراته عن طريق عدة مصادر تمويل في السنوات الأخيرة.

وتلقى الصندوق حصيلة الطرح العام الأولي لأرامكو الذي بلغت قيمته 29.4 مليار دولار، ومن المقرر أن يتلقى شرائح مدفوعات متعددة بقرابة 70 مليار دولار مقابل استحواذ أرامكو على حصته في عملاق البتروكيماويات ، شركة الصناعات الأساسية "سابك".

كما حصل في العام الماضي على 40 مليار دولار من الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي لدعم صفقات استحواذ في الخارج.